خلال العام الجاري

٨٤٠ مليون دولار حجم القروض والمنح المتاحة لمشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر

كتب / علي البشيري

■.. يبلغ حجم القروض والمنح المتاحة للاستخدام لمشاريع استراتيجية التخفيف من الفقر خلال عام ٢٠٠٤م نحو ٨٤٠ مليون دولار مايعادل ١٥٤ مليار ريال منها ٥٥٠ مليون دولار مايعادل ١٠٠ مليار ريال قروض وبنسبة ٦٥,٥٪ وذلك وفقاً لتعهدات المانحين.

وتوقع تقرير الانجاز للسنة الأولى لاستراتيجية التخفيف من الفقر أن تتوزع القروض والمنح على مشاريع القطاعات والأنشطة الاقتصادية بنفس مسار عام ٢٠٠٣م مع تحسن وضع مشاريع قطاع الزراعة والري وصيد الاسماك.

ووفقاً للتقرير فإن مشاريع البنية التحتية تحتل المرتبة الأولى وذلك بحصولها على ٧٧,٩ مليار ريال وبنسبة ٥٠,٦٪ يليها مشاريع الحماية الاجتماعية والبناء المؤسسي ٣٨,٥مليار ريال وبنسبة ٢٥٪ والزراعة والري والصيد ٢٠,١ مليار ريال وبنسبة ١٣,١٪ ومشاريع التنمية البشرية ١٧,٤ مليار ريال وبنسبة ١١,٣٪ من اجمالي المساعدات الخارجية.

واشار إلى تمثل اتجاه المانحين في توفير التمويل لعام ٢٠٠٤م مع مثيله في عام ٢٠٠٣م حيث تشير البيانات المتاحة عن التزامات المانحين أن مساهمة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تبلغ ٣٧,٧٪ تليها هيئة التنمية الدولية بحوالي ٢٦,٤٪ ثم كل من البنك الاسلامي والصندوق الكويتي للتنمية بحوالي ٥,٧٪ والصندوق السعودي للتنمية ٣,٨٪ واسبانيا ٢,٨٪ وكل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الدول المنتجه للنفط ٢,٥٪ فيما تشكل النسبة المتبقية ١٣,٢٪ لبقية الدول.

وكانت استراتيجية التخفيف من الفقر قد قدرت حجم التمويل الخارجي لمشاريعها بعد مراجعتها من خلال تقرير الانجاز السنوي بحوالي ٥٩,٧ مليار ريال منها ٥٠ مليار ريال قروض بنسبة ٨٣,٨٪ ونحو ٩,٦ مليار ريال مساعدات.

وتظل الحاجة إلى المساعدات الخارجية لصالح متطلبات التنمية واولويات استراتيجية التخفيف من الفقر طالما بقيت الفجوة التمويلية واسعة لتحقيق الاهداف التنموية وخاصة اهداف التنمية الالفيه. وقد قدرت استراتيجية التخفيف من الفقر احتياجات البرامج والمشاريع ذات الاولوية من التمويل الخارجي لعام ٢٠٠٣م بحوالي ٦٣,١ مليار ريال منها ٤٩,٥ مليار ريال قروض وبنسبة ٧٨٪ والباقي ١٣,٦ مليار ريال منح وهبات.

وتشير البيانات الفعلية للقروض والمنح المتحصل عليها «المتاحة للاستخدام» في نهاية عام ٢٠٠٣م انها بلغت حوالي ٧٨٣ مليون دولار ما يعادل ١٤٣,٧ مليار ريال منها ٤٩٩,٩ مليون دولار مايعادل ٩١,٦ مليار ريال قروض وبنسبة ٦٣,٨٪ والباقي منح وهبات وتستحوذ مشاريع البنى التحتية على اكبر نصيب ٥٤,٣٪ يليها مشاريع الحماية الاجتماعية والبناء المؤسسي ٣٧,٨٪ فمشاريع تنمية الموارد البشرية ٦,٤٪ وقطاع الزراعة والري وصيد الاسماك ٣,٢٪ .

ولفت التقرير إلى أن البيانات الفعلية للمسحوب من القروض والمنح اظهر تدني نسبة المستخدم منها بل انعدام الاستخدام لبعض منها، حيث بلغت المسحوبات الفعليه من القروض حوالي ١٩٢ مليون دولار ما يعادل ٣٥,٢ مليار ريال بنسبة لا تتجاوز ٢٠,٤٪ وتبين المسحوبات الفعليه أن مشاريع البنى التحتية هي المستفيد الأول حيث مولت مشاريعها بحوالي ١٧,٦ مليار ريال وبنسبة ٥٠,٢٪ يليها مشاريع الحماية الاجتماعية بحوالي ٩,٩ مليار ريال وبنسبة ٢٨,٢٪ ثم بقية القطاعات وهذه الارقام تشير إلى عدم التزام العديد من الجهات المانحة لما تعهدت به في اللقاء التشاوري للمانحين الذي انعقد في باريس في اكتوبر ٢٠٠٢م.

وفيما يخص الهبات والمنح المتاحه والتي قدرت في عام ٢٠٠٣م بنحو ٢٨٤ مليون دولار ما يعادل ٥٢ مليار ريال فقد اشار التقرير إلى صعوبة تحديد المسحوب منها بحسب الجهة المانحه نتيجة تعدد الجهات المستفيدة منها من ناحية وعدم قيام جهة حكومية مرجعيه برصد هذه المساعدات إلا أن التقرير نوه إلى أن وزارة المالية قد باشرت مؤخراً بوضع نظام يعالج هذه المسألة.

ويقدر اجمالي المنح التي قدمتها برامج وانشطة وصناديق المنظمات المتخصصه للأمم المتحدة بحوالي ٦١ مليون دولار ما يعادل ١١,١ مليار ريال.

وكانت الاستراتيجية التخفيف من الفقر قد قدرت اجمالي القروض و المساعدات الخارجية خلال سنوات الاستراتيجية بنحو ١٨٦ مليار ريال.

وأكدت الاستراتيجية على ضرورة توفير التمويل من قبل المانحين للمشاريع وذلك للمساعدة في تضييق الفجوة التمويلية وتحقيق اهداف التنمية الالفية.

تشكل ٢ر٤٧٪ من السكان

الأمية تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن

كتب/ احمد الطيار

كشفت دراسة يمنية حديثة عن تراجع اعداد الملتحقين بمراكز محو الامية والتعليم الكبار من الجنسين في الفئة العمرية (١٥- فاكثر) سنة بعد اخرى على مستوى الجمهورية .

وقالت الدراسة ان اعداد الملتحقين عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م قد بلغ ٤٥٦٦٨ طالبا وطالبة لكنه انخفض عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م الى ٤٤٠١٩ طالبا وطالبة في حين لم يصل سوى الى ٤٥٢٧٠ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م.

واشارت الدراسة التي اعدها باحثان وقدمت الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ليكون ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني ٢٠٠٤ والمزمع اصداره قريبا الى تقدير نسبة الانحسار في اعداد الملتحقين بمراكز محو الامية وتعليم الكبار خلال الاعوام الدراسية الثلاثة وصل على التوالي ٣٣ر٨٪ و٣٢ر٥٪ و٣٣ر٣٪ .

أوضحت الدراسة ان هناك فجوة كبيرة في اعداد الملتحقين حسب النوع الاجتماعي لصالح الاناث حيث وصلت نسبة التحاقهن في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٣٨ر٢٪ بواقع ٣٧٩٨١ طالبة، فيما انخفضت هذه النسبة بين الذكور الى ١٦ر٨٪ وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م وصلت الفجوة الى ٨٧ر١٪ لصالح الاناث ثم تنخفض النسبة بين الاناث الى ٨ر١٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م وهو ما يكشف الفجوة اكثر لصالح الاناث خلال الاعوام الثلاثة الماضية إذ وصلت نسبتهن الى ٨ر٥٪ فيما وصلت نسبة الملتحقين من الذكور الى ١ر١٥٪ من الاجمالي وهذا يؤكد النسبة الكبيرة للامية المتفشية بين الاناث في اليمن، وفيمايخص اعداد المراكز والقوى العاملة في مجال محو الامية وتعليم الكبار قالت الدراسة انه على الرغم من الجهود المبذولة حاليا الآن الواقع يشير الى ان اعداد هذه المراكز والقوى العاملة في تراجع مستمر.

ففي مجال القوى العاملة انخفض العدد من ٣١٤٢ عاملا وعاملة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م الى ٢٩٢٣ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م ثم تراجع بشكل كبير الى ٢٦٢٩ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م ، يقابله تراجع في اعداد المراكز المخصصة لمحو الامية حيث انخفضت من ٧٩٥ مركزا عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٧٦٥ مركزا عام ٢٠٠٢/٢٠٠١م ثم واصل الانخفاض الى ٧٢٢ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م ، مشيرة الى ان عدد المراكز حاليا يبلغ ٢٢٨٢ مركزا فيما يصل اعداد القوى العاملة فيها الى ٨٦٩٤ منهم ٦٣٠٩ اناث و٢٣٨٥ من الذكور وهو ما يعني ان هناك تراجعا كبيرا في عدد القوى العاملة في مجال محو الامية وتعليم الكبار وذلك لان الغالبية من هذه القوى غير ثابتين ويتقاضون اجورا ضئيلة ومتدنية كما ان الفجوة تظهر بوضوح في اعداد العاملين حسب النوع لصالح الاناث حيث ترتفع اعدادهن الى ٦٣٠٩ بينما ينخفض الذكور الى ٢٣٨٥ .

واكدت الدراسة التي اعدها عبدالسلام الفقيه وبدور عبدالله الماوري ان بلادنا تتاثر بشدة من الامية في الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية إذ ان المراة الأمية في الريف اليمني من الناحية الاجتماعية ما تزال تعتمد على حياتها اليومية على اساليب واتجاهات وانظمة اجتماعية مختلفة تعكس نفسها على الاسرة وتؤدي الى عرقلة عملية التكييف الاجتماعي مع المتغيرات المعاصرة مشيرة الى ان نسبة الامية ا لاتزال عالية على مستوى اليمن وبلغت وفقا لبيانات مسح القوى العاملة ١٩٩٩م حوالي ٢ر٤٧٪ وتصل الى ٣ر٢٧٪ في الحضر و٥٥٪ في الريف فيما ترتفع بين الاناث الى ٩ر٣٩ ٪ في الحضر و٢ر٨٧٪ في الريف وقالت ان نسبة الامية لاتزال من اعلى النسب المشاهدة في الوطن العربي حيث سجلت في الاردن اقل نسبة امية وبلغت ٣ر١٠٪ وبلغت في موريتانيا ٨ر٥٩٪ عام ٢٠٠٠م فيما الامية على المستوى العربي ٣٨٪.

واشارت الدراسة الى ان القضاء على الأمية لم يأخذ طابع الجدية والحماس حيث لم تنفذ اي حملة شاملة لمحو الامية من عام ٩٠ الى ٢٠٠٤م داعية الى ضرورة اعادة النظر في الاجراءات التنفيذية للاستراتيجية الحالية لمحاربة الامية والاستفادة من التجارب المختلفة في المنظمات العربية والاسلامية وتفعيل دور وسائل الاعلام والخطباء ورجال الدين والعمل على تحقيق الفرص من خلال تعميم التعليم الاساسي وتطبيق مبداه والزاميته ومجانيته للجميع وتخصيص كادر مهني ذي هرم وظيفي متكامل وتحسين مستوى البرامج المقدمة في هذا الجانب باستحداث منهج تلبي احتياجات وخصائص وقدرات الكبار والمهارات اللازمة للحياة العملية والاهتمام بمرحلة مابعد الامية ووضع استراتيجية تدريبية متناسبة مع متطلبات التنمية البشرية في المجتمع والعمل على منح علاوة تشجيعية لمن ينهي برنامجاً في محو الامية .

خلال العام ٢٠٠٣م

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ينفذ ٦٤١ نشاطاً تدريبياً

صنعاء/سبأ/تقرير علي مهدي

نفذ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال العام الماضي ٦٤١ نشاطا تدريبيا على المستوى الداخلي والمحلي والخارجي لكوادر الجهاز بهدف تطوير الأداء الرقابي والمحاسبي بالجهاز.

وأشار التقرير السنوي للجهاز: أن الانشطة التدريبية المنفذة خلال العام ٢٠٠٣م على المستوى الداخلي بلغت ٥٦٦ نشاطا تدريبياً توزعت على مجال النظام المالي المحاسبي ٢٠٠ نشاط و١٦ نشاطا في مجال التدريب على الحاسوب و٢٠ في مجال اللغة الانجليزية.. فيما بلغت الأنشطة التدريبية في مجال الرقابة والمراجعة الداخلية ٣٠٣ وفي مجال السكرتارية ٢٧ نشاطاً تدريبيا.

واوضح التقرير أن عدد الانشطة التدريبية خارج ما هو مخطط له لنفس الفترة محليا بلغت ثلاثة تضمنت نظام المعلومات الجغرافية وتقييم مشروع رئيس الجمهورية بشأن الحاسوب فيما بلغت عدد الانشطة التدريبية الخارجية ٢٢ نشاطاً خارج ما تضمنته الخطة شملت مجالات تصميم وتطوير البرامج وتدريب المدربين ورقابة الأجهزة العليا على المساعدات الخارجية ورقابة الأجهزة العليا للرقابة على البعثات ومدى استخدام الأجهزة العليا للرقابة للمعايير الرقابية وغيرها من المجالات.

وتشير الاحصائيات أن عدد البرامج التدريبية التي نفذها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م على المستوى الداخلي بلغت ١٣٩ برنامجاً تدريبياً استفاد منها ثلاثة الاف و٩٧٢ مستفيداً في مجالات المراجعة المالية والمهارات الادارية وتقييم الأداء وتدريب المدربين والتدريب على الحاسوب فيما بلغ عدد البرامج التدريبية المنفذة محليا ١٢٣ برنامجا استفاد منها ٨٢٧ مشاركا في مجالات المراجعة المالية وتنمية المهارات الادارية والسلوكية لغة انجليزية تاهيل محاسبة ومراجعة المعهد الوطني للعلوم الادارية دبلوم والتدريب على الكمبيوتر بالاضافة إلى كيفية اعداد التقارير الرقابية وتدريب مدربين.

فيما بلغ عدد البرامج التدريبية الخارجية المنفذة خلال نفس الفترة ١٢٣برنامجا استفاد منها ٢٩٢مشاركا في مجالات تقييم الاداء والمهارات المهنية والمراجعة المالية واستخدام الحاسوب وزيارات استطلاعية وتدريب المدربين.

وكان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قد عمل أول خطة خمسية للتدريب عام ١٩٩٠م حيث أجرى المسوحات الميدانية لتحديد الاحتياجات التدريبية والتاهيلية وخرج عام ١٩٩٤م بمنهج تدريبي وتاهيلي تم اعداده وفقا لاحدث الطرق والاساليب المتبعة في العملية التدريبية مستفيدا من تجربة المركز الانمائي لمنظمة الانتوساي في اعداد المناهج التدريبية بالإضافة إلى تاهيل وتدريب المدربين.

ويتكون المنهج التاهيلي والتدريبي من منهج تاهيلي يهدف إلى توفير الاساس المحاسبي والرقابي ومنهج تدريبي لرفع مستوى الاداء المهني، والثالث تخصصي بهدف تنمية القدرات والمهارات والخبرات الذاتية المهنية والادارية والقيادية وكذا تنمية المهارات والمعارف والخبرات ورفع مستوى الاداء في مجالات المراجعة المتقدمة.

واستعرض التقرير جهود الجهاز المبذولة في مجال البناء والتطوير المؤسسي في إطار مشروعات تطوير وتعزيز المهارات الفنية والادارية للجهاز منها مشروع التعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة في مرحلته الاولى والمرحلة الثانية والثالثة بالتعاون مع الجانب الهولندي ومشروع التعاون مع الجانب البريطاني والبنك الدولي وكذا التعاون والمشاركة مع المؤسسة الالمانية للتنمية الدولية وهيئة التنمية للتعاون الفني الالماني جي·تي·زد والجانب الياباني بالإضافة إلى التعاون مع منظمتي الانتوساي والأسوساي والمجموعة العربية والمحتسب العام الأسيوي.

مباحثات مصرية - سودانية لتأسيس بنك مشترك

■،، الخرطوم /سبأ..

تجري الحكومتان السودانية والمصرية حاليا مباحثات مشتركة لتأسيس بنك مشترك برأسمال قدره مائة مليون دولار لتمويل العمليات التجارية بين البلدين.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الاوسط عن مصادر مصرفية سودانية أمس أن فكرة إقامة البنك تجي بهدف تنشيط وتنمية حجم التجارة المتبادلة بين البلدين وتنفيذا لتوصيات مجلس رجال الأعمال السوداني المصري الخاص بدعم علاقات التعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

واوضحت المصادر عزم مجلس الأعمال القيام بزيارات لعدد من المستثمرين ورجال الأعمال المصريين للسودان.. مشيرة إلى أن الزيارة بغرض التعرف على فرص الاستثمار المتاحة خاصة في مجالات استصلاح وزراعة الأراضي وتصنيع المواد الغذائية وتصنيع وتعبئة اللحوم.

٥٣ مليون دولار قرض لرواندا من البنك الافريقي

■..تونس/ (رويترز)

قال البنك الافريقي للتنمية امس الخميس إن صندوق التنمية الافريقي التابع له أقرض رواندا ٥٣,٤٤ مليون دولار لتمويل مشروعات تهدف الى خفض مستوى الفقر.

كما قدم الصندوق لرواندا منحة قدرها ١,٥ مليون دولار لمساعدتها في زيادة دخل الصيادين وتحسين الامن الغذائي.

وقدم الصندوق قرضا بقيمة ٢٩,٤ مليون دولار لتمويل مشروع بحيرة تنجانيقا الذي سيخلق عشرة الاف فرصة عمل ويحسن مستوى المعيشة لالاف القرى الصغيرة ومجتمعات الصيادين في بوروندي وجمهورية الكونجو الديمقراطية وتنزانيا وزامبيا. وأضاف الصندوق للمشروع ٧,٣ مليون دولار كمنحة لا ترد.

من ناحية أخرى حصلت أوغندا على منحة بقيمة ١٣,٤٩ مليون دولار من الصندوق لتمويل مشروع يعمل على تحسين الحكم وحصلت موريتانيا على قرضين بقيمة اجمالية تبلغ ١٠,٤٣ مليون دولار لتمويل مشروع للري.

استكمال تنفيذ مشروع كهرباء محافظة ريمة

■،، ريمة/سبأ..

يجري حاليا استكمال تنفيذ مشروع محطة الكهرباء الاسعافية لمدينة الجبين عاصمة محافظة ريمة بتكلفة اجمالية قدرها ١٨٠ مليون ريال.

واوضح الأخ مجاهد النوفاني مدير عام مكتب الكهرباء بمحافظة ريمة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/: انه سيتم خلال الاشهر القادمة البدء بتركيب مولدين كهربائيين بقدرة ١٠٠٠ كيلووات.. وكذا البدء بتنفيذ مشروع الشبكة الكهربائية في عاصمة المحافظة. مشيرا إلى أن هذا المشروع يأتي ضمن سلسلة من المشاريع الاسعافية العاجلة لعاصمة المحافظة وسيتم الانتهاء من تنفيذه في شهر مارس ٢٠٠٥م.

مؤكدا في هذا الصدد بأنه تم الانتهاء من تنفيذ مشروع مبنى المحطة الكهربائية وتم نقل الاعمدة الخاصة بالشبكة إلى المحافظة وسيتم الشهر القادم نقل مولدات الكهرباء من ميناء الحديدة إلى عاصمة المحافظة مباشرة.

تنويه

■ ورد خطأ غير مقصود في عنوان الخبر المنشور يوم أمس الأول الأربعاء عن معدل التضخم في بلادنا لشهر سبتمبر الماضي والصحيح أنه ١٤,٧٪ أربعة عشر من مئة في المائة- لذا لزم التذكير.